IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (3) Part (2): 97-107

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Hassan Diaa Abd-Al Razaaq. Government spending trends and their role in influencing unemployment rates in Iraq for the period 2004-2022. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (3) Part (2):97-107.

Government spending trends and their role in influencing unemployment rates in Iraq for the period 2004-2022

Diaa Abd-Al Razaaq Hassan [1]

[1] *Diyala University \college of Administration and Economics, Diyala, Iraq*

diaarazaq@uodiyala.edu.iq [1]

Abstract: The importance of the research is highlighted in demonstrating the importance of government spending as one of the tools of fiscal policy in particular and economic policy in general in influencing unemployment rates, whether directly through employment in the government or public sector or indirectly through influencing the real sector in Iraq. Therefore, the current research attempts to answer the following question: "Does government spending have a role in influencing unemployment rates in Iraq?" The time limits of the research are represented by the period 2004-2022 with annual data, while the spatial limits are represented by studying the Iraqi economy. The research reached, in the standard aspect and through the (ARDL) model, that in the long term there is no relationship between government spending and unemployment rates. This shows that government spending did not work to reduce unemployment rates in Iraq. This is due to the fact that government spending is not directed towards the investment side in the industrial and agricultural sectors, which in turn work to absorb the workforce, in addition to the political and security instability, which is a hindering force for attracting foreign and local investments, despite the increase in military spending during the research period. All of these factors work to make government spending have no effect on unemployment rates in Iraq, despite the increase in government spending on employment. The labor force in service institutions, however, this employment is small compared to the size of the labor force that falls within the working age, so the researcher recommended that the financial policy should give priority to investment spending, whether rehabilitating the infrastructure or paying attention to the industrial and agricultural sectors in order to build a production base that contributes to absorbing the labor force and reducing its rates, meaning the necessity of rationalizing public spending, i.e. directing government spending on necessary aspects while taking into account the productivity of public spending.

Keywords: Fiscal Policy, Government Spending, Unemployment, ARDL Model.

اتجاهات الانفاق الحكومي ودورها في التأثير على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

م. ضياء عبد الرزاق حسن [١]

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (3) Part (2): 97-107

' جامعة ديالى/ كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق

المستخلص: تبرز أهمية البحث في بيان أهمية الانفاق الحكومي باعتباره احد الأدوات للسياسة المالية بشكل خاص و السياسة الاقتصادية بشكل عام في التأثير على معدلات البطالة سواء بشكل مباشر من خلال التوظيف في القطاع الحكومي او العام او غير مباشر من خلال التأثير في القطاع الحقيقي في العراق لذلك فان البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل التالي " هل ان للأنفاق الحكومي دور في التأثير على معدلات البطالة في العراق" و تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ بواقع بيانات سنوية، اما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي، و توصل البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (ARDL) فانه في الاجل الطويل لا توجد علاقة بين الانفاق الحكومي و معدلات البطالة و هذا يبين ان الانفاق الحكومي لم يعمل على تقليل معدلات البطالة في العراق و هذا يعود الى ان الانفاق الحكومي لا يوجه الى الجانب الاستثماري في القطاعات الصناعية و الزراعية و التي تعمل بدورها على امتصاص الايدي العاملة الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي تكون قوة عائقة لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية على الرغم من ارتفاع الانفاق العسكري خلال مدة البحث كل تلك العوامل تعمل على جعل الانفاق الحكومي ليس له اثر على معدلات البطالة في العراق على الرغم من ارتفاع الانفاق الحكومي على تشغيل الايدي العاملة في المؤسسات الخدمية الا ان ذلك التشغيل قليل مقارنة مع حجم الايدي العاملة التي تدخل ضمن سن العمل، لذلك أوصى الباحث بانه يجب على السياسة المالية ان تعطي الأولوية للأنفاق الاستثماري سواء تأهيل البنى التحتية او الاهتمام بالقطاع الصناعي و الزراعي من اجل بناء قاعدة إنتاجية تسهم في استيعاب الايدي العاملة و تقليل معدلاتها بمعنى ضرورة ترشيد الانفاق العام أي توجيه الانفاق الحكومي على الجوانب الضرورية مع الاخذ بالحسبان إنتاجية الانفاق العام.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق الحكومي، البطالة، نموذج Ardl.

Corresponding Author: E-mail: diaarazaq@uodiyala.edu.iq

المقدمة

يعد الانفاق الحكومي احد أدوات السياسة الاقتصادية التي ممكن ان يستخدمها صناع القرار في احداث التغيرات المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية ومنها البطالة وجعلها عند معدلاتها الطبيعية و التي تبلغ (٣٪) سنويا.

و برزت سياسة الانفاق الحكومي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية بعد ازمة الكساد العظيم و التي من مظاهرها ارتفاع مؤشرات البطالة عن معدلاتها الطبيعية، و تلك الازمة التي شهدتها الدول الرأسمالية في الثلاثينات من القرن الماضي لم تستطيع اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك في معالجة تلك الازمة لذلك برزت الأفكار الكينزية و التي تمثلت بالمدرسة الكينزية نسبة الى المفكر الاقتصادي و قائدها جون مينارد كينز و التي اكدت تلك المدرسة على ضرورة تدخل الدولة من خلال المالية العامة بأدواتها المختلفة لتحريك المتغيرات الاقتصادية و من ثم ترك الاقتصاد يعتمد على قواه الذاتية من اجل تفادي تلك الازمة و التخلص من مظاهرها و ابرزها ارتفاع معدلات البطالة و التي اكد عليها كينز بان ارتفاع معدلات البطالة تصبح ازمة سياسية تهدد كيان الدولة و الجانب الامني من خلال تحولهم الى جيش من الجياع، و على ضوء ذلك يحاول البحث الحالي عن الإجابة على التساؤل الاتي" هل للأنفاق الحكومي في العراق دور في التأثير على معدلات البطالة"

اولاً: اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الاتي:

- بيان أهمية الانفاق الحكومي باعتباره احد الأدوات للسياسة الاقتصادية في التأثير على معدلات البطالة في العراق.
- ان معدلات البطالة الطبيعية للاقتصاد تكون ٣٪ سنويا بينما يشهد العراق نسبة اعلى من ذلك.

ثانياً: مشكلة البحث:

يشهد الاقتصاد العراقي معدلات مرتفعة من البطالة في السنوات الأخيرة في ضل ارتفاع الانفاق الحكومي لذلك فان البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل التالي " هل ان للأنفاق الحكومي دور في التأثير على معدلات البطالة في العراق".

ثالثاً: هدف البحث:

١- تسليط الضوء على مفهوم الانفاق الحكومي
٢- بيان مفهوم البطالة وأنواعها.
٣- دراسة واقع الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث.
٤- بيان إثر الانفاق الحكومي في التأثير على معدلات البطالة في العراق قياسيا.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها:
١- عدم وجود تأثير للأنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق.

٢- وجود تأثير للأنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ بواقع بيانات سنوية، اما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي، مع الإشارة الى انه تم اختيار المدة الزمنية الحالية بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي متزامنا مع ارتفاع معدلات البطالة بعد عام ٢٠٠٣.

سادساً: منهجية البحث:

من اجل الوصول الى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي واسلوب القياس الاقتصادي للتحقق من أثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق.

سابعاً: هيكلية البحث:

من اجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، اذ تناول المبحث الاول الاطار النظري للبحث واستعرض المبحث الثاني واقع الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث اما المبحث الثالث فاستعرض صياغة انموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة والتوصل الى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، واخيرا توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وعلى ضوئها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة المشكلة مدار البحث.

ثامناً: الدراسات السابقة:

•دراسة بعنوان (قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) للباحث (مهند خميس عبد واحمد عبد صالح عطية) وتناولت الدراسة الاتي:

يهدف البحث إلى تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية في معدل البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) ، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين الاستدامة المالية والبطالة وتقديم توصيات حول كيفية تحسين السياسات المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة، مستنداً في ذلك إلى المنهجية الحديثة للتكامل المشترك حسب انموذج (ARDL) ، أذ اثبتت نتائج التحليل القياسي لمقدرات انموذج (ARDL) المقدر بين مؤشرات الاستدامة المالية ومعدل البطالة وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة ، ومؤشر الدين العام / (GDP) ، فضلاً عن وجود علاقة عكسية وغير معنوية لمؤشر الفجوة الضريبية ، ويوصي البحث بضرورة تعزيز تنويع الإيرادات العامة في العراق عبر تحسين النظام الضريبي وتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل لتأمين تمويل مستدام للبرامج الاقتصادية التي تولد فرص العمل وتحد من ارتفاع معدلات البطالة.

واهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه هوا استخدام متغير الانفاق الحكومي بشكل مطلق وبيان تأثيره على معدلات البطالة في العراق باستخدام نموذج (ARDL).

•دراسة بعنوان (تحليل العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٢ من منظور السياسة النقدية) للباحث (علي وهيب عبد الله وعلياء حسين خلف) وتضمنت الاتي:

تعد طبيعة العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم ديناميكية ومعقدة إذ تتداخل وتؤثر بعضها في البعض الآخر بشكل متعدد ، يُعد الائتمان أداة مهمة لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال توليد فرص متاحة وميسرة تمكن الشركات الاستثمارية من بناء مشاريع جديدة لها القدرة على توليد فرص العمل وبالتالي تقليل معدلات البطالة ، أما بالنسبة الى التضخم في العراق فيتأثر بشكل كبير من خلال ارتباطه بالعوامل الخارجية كأسعار النفط وعوامل داخلية كضعف الإنتاج المحلي ، فأرتفاع التضخم يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية مما يقلل من الاستهلاك وكذلك الاستثمار وهذا يدفع باتجاه رفع معدلات البطالة من جهة ومن جهة أخرى أذا كان هنالك تضخم ناجم عن زيادة الطلب ويرافقه ارتفاع مستوى الائتمان فهذا يدفع باتجاه تحفيز النشاط الاقتصادي ، أما طبيعة العلاقة بين المتغيرات محط الدراسة فيمكن ان نستنتج ان ارتفاع الائتمان يؤدي الى انخفاض البطالة إذ تم توجيهها بالشكل الصحيح من خلال الاستثمارات الإنتاجية ، اما اذا صاحبها سوء الإدارة فهذا يدفع باتجاه تضخم دون تحقيق نمو حقيقي فعال ، كما يفسر النموذج التغيرات Klog UN بشكل جيد ٨٤,٦٦ = R-squared)، هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المتغير log INF له تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً، المتغير log_CR تأثيره ضعيف نسبياً، وقد لا يكون مهماً في التفسير وهذه العلاقة منطقية في الاقتصاد العراقي.

واهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة أيضا باستخدام متغير الانفاق الحكومي بشكل مطلق وبيان تأثيره على معدلات البطالة في العراق باستخدام نموذج (ARDL).

المبحث الأول
أطار نظري ومفاهيمي للبحث

أولاً: إطار نظري ومفاهيمي للأنفاق الحكومي:

١- مفهوم الانفاق الحكومي:

تعرف النفقة الحكومية بانها مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد اشباع حاجة عامة (ال علي،٢٠٠٢: ص ٦٣)

و يعد الانفاق الحكومي من اهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة الى مواجهة فجوة تضخمية او انكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام اما لزيادة حجم الطلب الكلي او لتخفيضه حسب المشكلة التي يواجهها الاقتصاد الوطني، فهي بذلك تستخدم الانفاق الحكومي للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة او النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني، ففي الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الحكومية لأنها تعطي للقطاع الخاص صلاحيات واسعة في إدارة الأنشطة الاقتصادية اما في الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الحكومية في التأثير على حجم النشاط الاقتصادي(العاني، ٢٠١٨:ص٣٤)

٢- موقف المدارس الاقتصادية (الفكر التقليدي والحديث) من الانفاق الحكومي:

لقد تناول التقليديون النفقات الحكومية في ضوء منطقهم التقليدي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي تتولى الدولة امر اشباعها وفقا لمتطلبات المذهب الاقتصادي الحر، و لهذا فقد كان المبرر الأساسي وقتئذ تحصيل الإيرادات العامة هوا تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة امر تنظيمها و ادارتها و ملكيتها و لذلك فان الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة العامة بل و تقدسه، بحيث لا تسمح بفرض ايرادات و تحصيلها او بتكليف المكلفين بأعباء مالية الا ضمن الحدود اللازمة لتمويل نفقات هذه المرافق المحدودة التي لا يتولى القطاع الخاص القيام بتنفيذها، و هذا يعني ان النظرية التقليدية اعتبرت نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام و الذي اضطلعت به الدولة في اثناء أدائها لدورها المحدود في حياة المجتمع(الدولة الحارسة) لذلك فقد كان طابع الانفاق الحكومي حياديا (ال علي، ٢٠٠٢: ص ٦١).
اما المدرسة الكينزية فقد توسعت في مجال النفقات الحكومية حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أدى هذا التوسع الى خروج الموازنة العامة عن الاطار الذي وضعته في النظرية التقليدية و هوا مبدأ توازن الموازنة مما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي للوفاء بالأهداف التي تسعى اليها الموازنة العامة مما أدى الى قبول فكرة عجز الموازنة و حيث انها لا تشكل خطرا و انما بالعكس يمكن استخدامها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي في أوقات الكساد و أيضا بالإمكان تحقيق فائض بالموازنة العامة في أوقات الانتعاش الاقتصادي من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي(ال علي، ٢٠٠٢: ص ٦٢).

٣- تقسيم الانفاق الحكومي:

هنالك العديد من تقسيمات الانفاق الحكومية الا اننا سنتناولها من جانب النفقات الحقيقية او تقسيم الانفاق حسب الأثر (جاسم، ٢٠٢٢: ص ١٣-١٤):

أ- النفقات العامة الجارية (الاستهلاكية او التشغيلية):

هي تلك النفقات التي يكون الغرض من انفاقها هوا تشغيل المرافق العامة والتي لا يقابلها اثر مباشرا على التراكم الرأسمالي وانما يكون لها اثرا غير مباشرا على التراكم الرأسمالي، ومثال ذلك المرتبات والأجور وسداد اثمان مستلزمات الإنتاج الأولية وتأخذ هذه النفقات صفة التكرار والدورية في الموازنة العامة للدولة وتعمل الحكومة عادة تغطيتها من الإيرادات الجارية وهي الضرائب والرسوم.

ب- النفقات العامة الرأسمالية(الاستثمارية):

فهي النفقات التي تخصص لشراء الآلات الجديدة وبناء المصانع الكبيرة الحجم لزيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع وبالتالي يكون لها اثرا مباشرا على التراكم الرأسمالي مثل إقامة مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة وانشاء السدود وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة في الموازنة فهي تتغير حسب الظروف الاقتصادية.

مخطط رقم (١): يوضح تقسيم النفقات العامة حسب الاثر

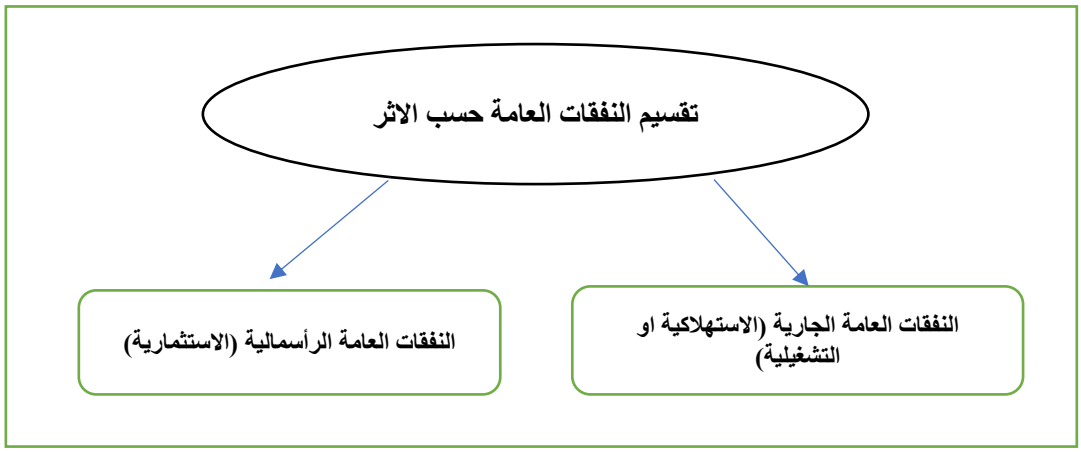

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقسيم السابق.

٤- الاثار الاقتصادية للأنفاق الحكومي على الإنتاج والعمالة:

ان زيادة النفقات الحكومية التشغيلية تؤدي الى زيادة قدرة الافراد على شراء السلع و الخدمات النهائية مما يشجع المنتجين على انتاج المزيد من السلع و الخدمات النهائية و بالتالي التوسع في الإنتاج و من ثم تشغيل عمال اكثر و هذا يؤدي الى توزيع دخول جديدة على العمال الذين تم تشغيلهم و التي تستعمل ايضا في شراء السلع و الخدمات النهائية أيضا و من ثم التوسع في الإنتاج و هكذا في كل مرة يتزايد الناتج القومي و يستخدم عمال اكثر و من ثم يتجه الاقتصاد نحو الاستخدام الكامل و هذا يسمى بالمضاعف و الذي يبين مقدار الزيادة في الناتج القومي نتيجة زيادة الانفاق العام الاولي، مع الإشارة الى ان زيادة النفقات العامة التشغيلية تؤدي الى زيادة متتابعة في الطلب على السلع الرأسمالية او الاستثمارية اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات النهائية و هذا يؤدي الى زيادة في الناتج القومي و التشغيل و هذا يسمى بالمعجل و الذي يبين العلاقة بين الطلب على السلع و الخدمات النهائية و الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج تلك السلع و الخدمات النهائية(ال علي، ٢٠٠٢:ص ١٢٧-١٢٨).
اما زيادة النفقات العامة الاستثمارية تؤدي الى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية مما يؤدي الى زيادة في الإنتاج والتشغيل وبهذه الالية تجعل الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل.

ثانياً: إطار مفاهيمي للبطالة:

١- مفهوم البطالة:

تتمثل البطالة في وجود اشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه بمستوى الاجر السائد وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل خلال فترة زمنية معينة وتعد البطالة احد الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالاقتصادات المختلفة، اذ لا يكاد يخلو أي اقتصاد من البطالة، اذ يصعب ان يصل الاقتصاد الى حالة التوظف الكامل، ويحسب معدل البطالة بالنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في قوة العمل خلال فترة زمنية معينة، أي ان (شهاب، ٢٠٢٠، ص ٣٣٩):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠٪$$

وتشمل قوة العمل جميع الافراد في سن العمل من العمر ١٥ – ٦٠ سنة بالإضافة الى من هم دون سن العمل ويعملون ومن هم فوق سن العمل وما زالوا قادرين وراغبين في العمل.
وتعد البطالة من اهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية و الاقتصادية، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و قد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالميا مع الثورة الصناعية و تزايدت في بعض المجتمعات حسب التغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي طرأت عليها، اذ بدأت اغلب الدول تعاني من مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة بمعدلاتها المرتفعة، و مشكلة البطالة ترجع في الواقع الى العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي(عامر،٢٠١٥ ص ١٣)

٢-أسباب البطالة:

تعاني معظم البلدان من ظاهر البطالة الا انها تختلف من اقتصاد الى اخر وذلك بسبب اختلاف العوامل التي تؤدي ظهور البطالة ومن هذه الأسباب (الجنابي وياس،2010: ص٥٣):

أ- تنشأ البطالة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار، كان يكون هنالك نقص في راس المال المستثمر وبالتالي ينعكس على توفر فرص العمل الجديدة.
ب- التقدم العلمي وتغيرات في البيئة التكنولوجية مما يؤدي الى إحلال الالة محل العامل في العديد من القطاعات.
ت- عدم الاستقرار السياسي وغياب الامن يؤديان الى انخفاض فرص الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض فرص العمل.
ث- قصور النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل.

٣- أنواع البطالة:

هنالك عدة أنواع للبطالة وأهمها ما يلي (شهاب، ٢٠٢٠، ص٣٤١، ٣٤٣):

أ- **البطالة المقنعة:** و تعني وجود عمالة زائدة عن حاجة النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى ان تصبح الإنتاجية الحدية للعمالة الزائدة مساوية للصفر، و تنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية و ذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة و الانخفاض الكبير في التراكم الرأسمالي و وجود خلل في الجهاز الإنتاجي و تنشر تلك في القطاع الزراعي و في القطاع الحكومي و قطاع الخدمات بسبب العوامل الاجتماعية و السياسية فكثيرا ما تلتزم الحكومات في الدول النامية بتعيين خريجي المعاهد و الجامعات و المسرحين من القوات الحكومية في الوقت الذي تعلم فيه ان مؤهلاتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
ب- **البطالة الموسمية:** يمكن ارجاع البطالة الموسمية الى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالموسمية وتذبذب احتياجاته من العمالة من موسم الى اخر، وتنتشر تلك البطالة في قطاعي السياحة والزراعة ومصانع القرطاسية.
ت- **البطالة الدورية:** وتنتشر هذه البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول وخاصة عندما تمر الدورة بفترات الركود والكساد.
ث- **البطالة الفنية:** يظهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية والمتقدمة كنتيجة للتقدم الفني الذي يترتب عليه إحلال الآلات والمعدات الإنتاجية الحديثة مكان الآلات القديمة مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد من القوة العاملة لان الآلات الحديثة تحتاج

عدد اقل من العمل، والبطالة الفنية في الدول النامية أكثر لان الايدي العاملة في تلك الدول لا يمكنها من العمل على تلك الآلات الحديثة ما يتطلب تدريبها وتأهيلهم لاستيعاب الفنون الإنتاجية الحديثة.

ج- **البطالة الاختيارية:** وفي ظل هذا النوع من البطالة يرغب الافراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من اجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول اعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل بها الفرد بإرادته ما لتفضيل ه للفراغ مع وجود مصدر للدخل والاعاشة او لأنه يبحث عن فرصة عمل أفضل (عامر،٢٠١٥، ٢٠١٥ ص: ٢٦)

ح- **البطالة الاجبارية:** وهي حالة البطالة التي يجبر فيها الراغبون بالعمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري (عامر،٢٠١٥، ص ٢٥).

والمخطط ادناه يوضح أنواع البطالة:

مخطط رقم (٢): يوضح أنواع البطالة

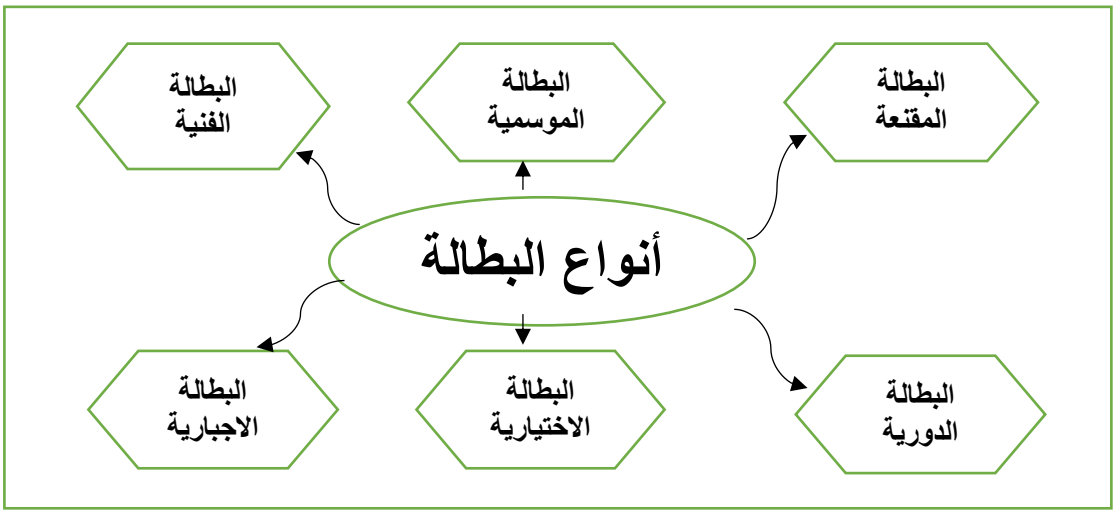

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقسيمات أعلاه.

٤- الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة:

تعد الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الجرائم اليومية كالسرقة و القتل و النصب و الاحتيال غيرها التي تحدث في المجتمعات فأنها تعود بجذور عميقة لمشكلة البطالة لما لها من تبعات سلبية و اضطرابات نفسيه و عصبية للعاطلين و مشاكل متعددة بين الاسر التي تؤدي الى الانفصال و التفكك كما ان البطالة تنشر الامراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة و أيضا شعور العاطلين عن العمل بالفشل و عدم الثقة بالنفس، **اما الاثار الاقتصادية للبطالة** هوا نقص القوة الشرائية مما يدفع المنتجين الى خفض الإنتاج ومن ثم الاستغناء عن عدد من العمال و من ثم تضاعف مشكلة البطالة، **اما الاثار السياسية** للبطالة فتتمثل بشعور العاطل عن العمل بعدم الانتماء للبلد ومن ثم تدفعه للهجرة من البلد، و كذلك ضعف المشاركة في الحياة السياسية و عدم الاهتمام بالمصلحة العامة و في بعض الأحيان لا تسلم منشئات الدولة من اعتداءات العاطلين عن العمل فضلا تكوين جيوش من العاطلين عن العمل تقوم بالضغط على الحكومات من اجل توفير فرص العمل(الشرع و حسين، ٢٠٢٠:ص٢٨٧)

المبحث الثالث

تحليل اتجاهات الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

اولاً: تحليل اتجاهات الانفاق الحكومي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) :

شهدت السياسة المالية المتبعة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) بالاهتمام بالإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري واعتمادا على أسعار النفط العالمية اذ عند زيادة الإيرادات النفطية تنتهي بزيادة الانفاق الجاري من خلال التوظيف في القطاع العام والحكومي مع إعطاء الأهمية القليلة للأنفاق الاستثماري رغم أهميته للاقتصاد وفي حال انخفاض أسعار النفط العالمية فان المالية العامة تلجأ الى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها المالية وتحديدا الانفاق الجاري وتخفيض الانفاق الاستثماري.

يلاحظ من الجدول (١) والشكل (١) ان الانفاق الحكومي شهد تزايدا مستمرا مع التحسن في أسعار النفط العالمية مع تحقيق قفزات كبيرة في الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري.

و بعد ذلك وبدءا من عام (٢٠١٥) شهد الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة متمثلة بأزمة انخفاض أسعار النفط العالمية و حرب داعش مما أدى الى انخفاض الانفاق الحكومي عن العام الذي سبقه مع الاهتمام بالإنفاق الجاري على حساب الاستثماري بسبب تمويل الانفاق العسكري، اما في عام (٢٠١٩) فقد شهد الانفاق الحكومي ارتفاعا كبيرا عن العام الذي سبقه و كانت الزيادة تصب في الانفاق الجاري أيضا على حساب الاستثماري بسبب التظاهرات التي شهدتها تلك الفترة و ما نتج عنها من عمليات التوظيف في القطاع الحكومي، اما في عام (٢٠٢٠) شهد أيضا الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة متمثلة بأزمة جائحة كورونا و انخفاض أسعار النفط العالمية و ما نتج عنها من تأثير سلبي على الموازنة العامة في العراق و على الاقتصاد العراقي و بعد ذلك اخذت

أسعار النفط العالمية بالتحسن بعد تعافي الاقتصاديات العالمية من ازمة كورونا، و نستخلص مما تقدم ان الانفاق الحكومي في العراق معتمد في الجزء الاغلب منه على أسعار النفط و هذا يعرض الاقتصاد العراقي للصدمات كما حدث في عامي (٢٠١٥ و ٢٠٢٠) نتيجة اعتماده على مورد واحد في تمويل ذلك الانفاق و هوا المورد النفطي مع التأكيد ان هذا الانفاق كان من نصيب الانفاق الجاري و ليس الاستثماري و هذا ما يترك اثرا سلبيا على الاقتصاد العراقي اثناء الازمات و انعكاسها على أسعار النفط لعدم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري و تحديدا تأهيل البنى التحتية و تفعيل القطاعات الإنتاجية.

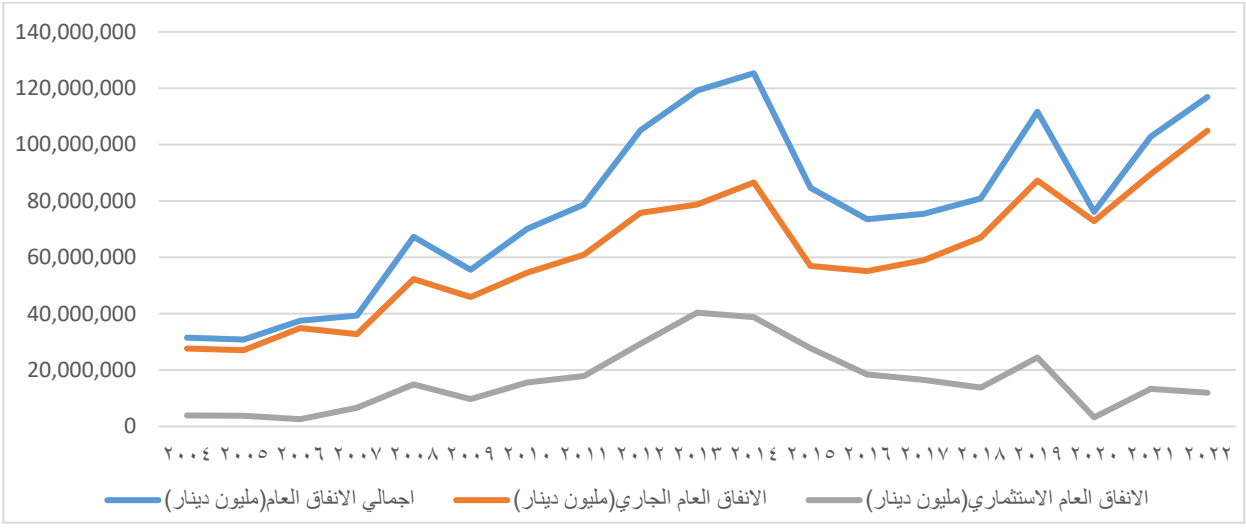

الشكل (١): اتجاهات الانفاق الحكومي والانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

جدول (١): مسار اجمالي الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة ومعدل سعر البرميل النفطي خلال مدة البحث في العراق (مليون دينار، دولار، %)

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي (مليون دينار)	الانفاق العام الجاري (مليون دينار)	الانفاق العام الاستثماري (مليون دينار)	معدل سعر البرميل (دولار)	معدلات البطالة (%)
٢٠٠٤	31,521,427*	27,597,167*	3,924,260*	/	26.8
٢٠٠٥	30,831,142*	27,066,124*	3,765,018*	56	17.9
٢٠٠٦	37,494,459*	34,917,607*	2,576,852*	56	17.5
٢٠٠٧	39,308,347*	32,719,837*	6,588,511*	67	11.7
٢٠٠٨	67,277,197*	52,301,181*	14,976,016*	88	15.3
٢٠٠٩	55,589,721*	45,941,063*	9,648,658*	59	14
٢٠١٠	70,134,201	54,580,860	15,553,341	76	12
٢٠١١	78,759,000	60,926,000	17,833,000	105	11
٢٠١٢	105,139,000	75,788,000	29,351,000	106	11.9
٢٠١٣	119,128,000	78,747,000	40,381,000	102.3	12.1
٢٠١٤	125,322,000	86,569,000	38,753,000	91.6	10.6
٢٠١٥	84,693,000	56,916,000	27,777,000	45	13.18
٢٠١٦	73,567,000	55,163,000	18,404,000	36	10.8
٢٠١٧	75,489,000	59,025,000	16,464,000	49	10.9
٢٠١٨	80,873,000	67,053,000	13,820,000	67	13.8
٢٠١٩	111,723,000	87,300,000	24,423,000	61	13.8
٢٠٢٠	76,082,000	72,873,000	3,209,000	38	13.8
٢٠٢١	102,850,000	89,527,000	13,323,000	68	16.5
٢٠٢٢	116,959,000	104,941,000	12,018,000	96	16.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر للمدة أعلاه.

*** حسن، باسم عبد الهادي (٢٠١٥) الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.**

ثانياً: تحليل اتجاهات معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢):

لم تكن مشكلة البطالة موجودة في العراق خلال فترة السبعينات و الثمانينات بل كان العراق يعاني من نقص في الايدي العاملة اذ تم الاستعانة بالأيدي العاملة المحلية لسد هذا النقص من خلال العمالة المصرية و السودانية التي كانت متواجدة في العراق بأعداد كبيرة خلال عقد الثمانينات لتحل محل القوى العاملة العراقية التي كانت تستخدم في الحروب آنذاك، ثم بدأت بوادر البطالة مع

توقف الحروب و تسريح اعداد من الجيش ومن ثم العقوبات الاقتصادية نتيجة لحرب الكويت كل تلك الاحداث انهكت الاقتصاد العراقي بتدمير القاعدة الإنتاجية و تدمير البنى التحتية و التي كانت السبب في تفشي البطالة بعد الاحتلال و حل الجيش بعد عام (٢٠٠٣) و كما مبين ان اعلى نسبة بطالة شهدها العراق خلال مدة البحث هي في عام (٢٠٠٤) اذ بلغت (٢٦,٨٪) (حسين و الشرع، ٢٠٢٠:ص ٢٨٨).

اتجهت بعد ذلك معدلات البطالة الى الانخفاض تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية و انعكاس ذلك على الإيرادات النفطية و بالتالي زيادة في عمليات الانفاق الحكومي و تحديدا عمليات التوظيف في القطاع العام سواء كان عسكريا بأعادة تشكيل الأجهزة الأمنية او الجانب المدني و كما موضح بالجدول رقم(١) و الشكل رقم (٢) و بعد ذلك و على رغم من تزايد الانفاق الحكومي و تحديدا الجاري الا ان معدلات البطالة بدأت بالزيادة بعد عام (٢٠١٦) و هذه مشكلة تستدعي الوقوف على أسبابها و معالجتها و ذلك لما لها من اثار سلبية على الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي علما بان المعدلات الطبيعية للبطالة هي (٣٪) اما في العراق فهي متجاوزة تلك الحدود الطبيعية.

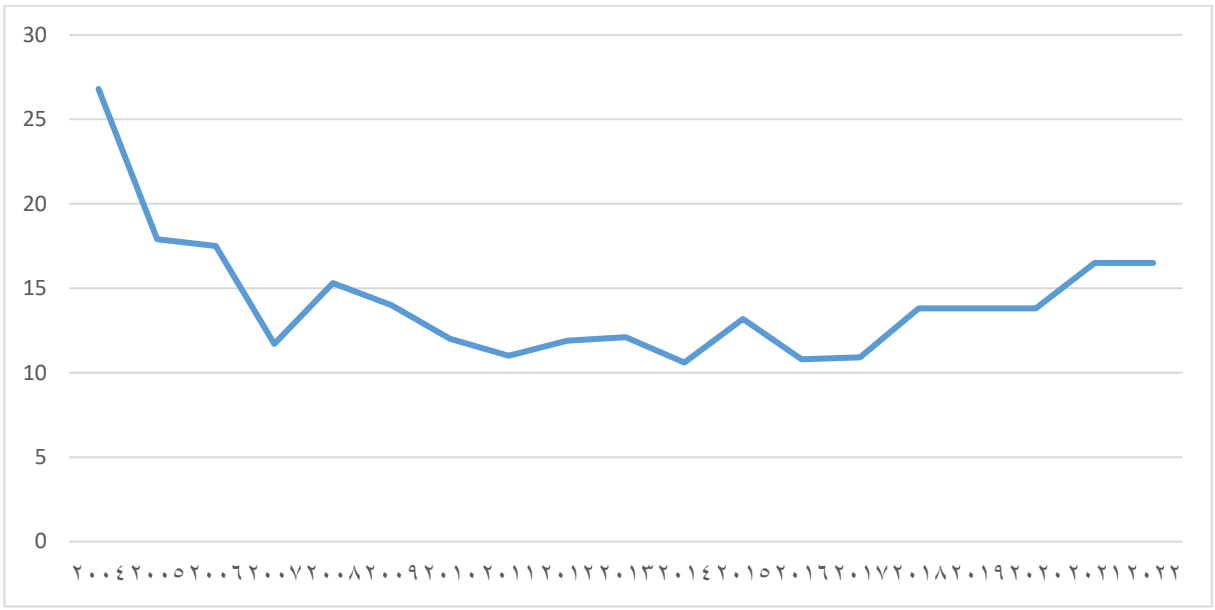

الشكل (١): اتجاهات معدلات البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

المبحث الرابع

القياس والتحليل الاقتصادي لأثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

اولاً: البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:

تم الاعتماد على بيانات الجدول (١) في التحليل القياسي وبواقع بيانات سنوية

ثانياً: بناء النموذج:

لغرض قياس أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في العراق، سيتكون لدينا النموذج الاتي:

Unemployment rates = f (government spending).....١

من المعادلة (١) فانه يمكن توصيف انموذج (ARDL) والذي يقيس العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة التالية:

$$Yi=\alpha+ \beta iXi+Ui$$

حيث:

(y) Unemployment rates: تمثل نسبة معدلات البطالة في العراق و يمثل المتغير التابع.

(x) government spending: تمثل اجمالي الانفاق الحكومي في العراق و يمثل المتغير المستقل.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الاساسية و الاولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من اكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة(عمار حمد خلف، ٢٠١٥: ص٨٦)، و يشير الجدول (٢) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) اذا يتبين ان المتغير التابع (y) ساكن

عند المستوى I(٠)، اما المتغير المستقل (x) فانه حقق حالة السكون عند الفرق الاول I(١)، و على اساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة او متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال و اخرون، ٢٠١٩، ص:٩٠).

جدول (٢): نتائج اختبار فيلبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I (١)			بالفرق الأول I (1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثبات واتجاه عام
	value-P	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
y	0.0004*	0.0095*	0.0814*			
x	0.4570	0.4851	0.7875	0.0020*	0.0106*	0.0002*

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (p-value) إذا يعتبر أسلوب احصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فاذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فان المعلمة غير معنوية، اما إذا كانت قيمة (p-value) اقل من 5% فان المعلمة معنوية.

رابعاً: التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فانه من الافضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول (٣)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

جدول (٣): اختبار F الحدود F -bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic =	9.079973
القيم الحرجة	الحد الادنى I(0)	الحد الاعلى I(1)
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (1،0).

يشير الجدول (٣) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (٩,٠٧٩٩٧٣) وتعتبر أكبر من الحد الأعلى (٤,١٦) وأكبر من الحد الأدنى (٣,٦٢) عند مستوى معنوية (٥٪) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

خامساً: تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (٤) لا توجد علاقة في الاجل الطويل بين الانفاق الحكومي و معدلات البطالة و هذا يبين ان الانفاق الحكومي لم يعمل على تقليل معدلات البطالة في العراق و هذا يعود الى ان الانفاق الحكومي لا يوجه الى الجانب الاستثماري في القطاعات الصناعية و الزراعية و التي تعمل بدورها على امتصاص الايدي العاملة الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني و التي تكون قوة عائقة لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية على الرغم من ارتفاع الانفاق العسكري خلال مدة البحث كل تلك العوامل تعمل على جعل الانفاق الحكومي ليس له اثر على معدلات البطالة في العراق على الرغم من ارتفاع الانفاق الحكومي على تشغيل الايدي العاملة في المؤسسات الخدمية الا ان ذلك التشغيل قليل مقارنة مع حجم الايدي العاملة التي تدخل ضمن سن العمل، مع الإشارة ان (٦٣٪) من معدلات البطالة تعود للأنفاق الحكومي و يستدل ذلك من قيمة (R^2) و المتبقي يعود للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي و التي بدورها تكون معدلاتها ضعيفة لكون الانفاق الحكومي لم يكن مؤازرا للقطاع الخاص.
أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير الى ان الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-٠,٥٨٥٢٢٢) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (٠,٠٠٠١)، إذا يعتبر ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (٠,٥٨٥٢٢٢) في السنة الواحدة، في حالة حدوث أخطاء في الاجل القصير.

جدول (٤): تقدير النموذج القياسي ومعامل تصحيح الخطأ

معامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	**Coefficient**	**P- value**
ECT*	-0.585222	0.0001
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	**Coefficient**	**P- value**
C	11.97855	0.0023
X	0.000000	0.7112
بعض الاختبارات الاحصائية		
R^2	0.631630	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*** تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.**

سادساً: التأكد من عدم وجود المشاكل قياسية:

من خلال الجدول (٥) والذي يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات تجانس التباين بين الانفاق العام ومعدلات البطالة في العراق، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لكل الاختبارات أكبر من مستوى (٥٪) وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج المقدر.

جدول (٥): نتائج اختبار مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين والتوزيع الغير طبيعي للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	0.554091	Prob. F (1,14)	0.4690
Obs*R-squared	0.685280	Prob. Chi-Square (1)	0.4078
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.028144	Prob. F (1, 15)	0.8690
Obs*R-squared	0.031837	Prob. Chi- Square (1)	0.8584
Histogram-Normality test			
Jarque-Bera	0.961198	Probability	0.618413

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

الاستنتاجات:

١. توصل البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (ARDL) فانه في الاجل الطويل لا توجد علاقة بين الانفاق الحكومي و معدلات البطالة و هذا يبين ان الانفاق الحكومي لم يعمل على تقليل معدلات البطالة في العراق و هذا يعود الى ان الانفاق الحكومي لا يوجه الى الجانب الاستثماري في القطاعات الصناعية و الزراعية و التي تعمل بدورها على امتصاص الايدي العاملة الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني التي تكون قوة عائقة لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية على الرغم من ارتفاع الانفاق العسكري خلال مدة البحث كل تلك العوامل تعمل على جعل الانفاق الحكومي ليس له اثر على معدلات البطالة في العراق على الرغم من ارتفاع الانفاق الحكومي على تشغيل الايدي العاملة في المؤسسات الخدمية الا ان ذلك التشغيل قليل مقارنة مع حجم الايدي العاملة التي تدخل ضمن سن العمل .

٢. ان (٦٣٪) من معدلات البطالة تعود للأنفاق الحكومي ويستدل ذلك من قيمة (R^2) والمتبقي يعود للقطاع الخاص المحلي والأجنبي والتي بدورها تكون معدلاتها ضعيفة لكون الانفاق الحكومي لم يكن مؤازرا للقطاع الخاص.

٣. شهد الانفاق الحكومي تزايدا مستمرا منذ عام (٢٠٠٣) ولغاية عام (٢٠٢٢) مع حدوث بعض الصدمات في الانفاق العام لارتباط الانفاق الحكومي بأسعار النفط العالمية وفي أوقات الصدمات يتم التضحية بالإنفاق الاستثماري والاهتمام بالإنفاق الجاري المتضخم أساسا وهذا ما يوضح نهج السياسة الاقتصادية الحالية الداعمة للجانب الاستهلاكي على حساب الاستثماري.

٤. شهدت معدلات البطالة اعلى ارتفاع عام (٢٠٠٤) اذ بلغت (٢٦٪) واخذت بالانخفاض مع نهج السياسة المالية التوسعية في التوظيف في القطاع العام والحكومي وبلغت اقل نسبة عام (٢٠١٤) اذ بلغت (١٠,٦٪) ثم اخذت بالارتفاع حتى بلغت عام (٢٠٢٢) بمقدار (١٦,٥٪) وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي لم يصل الى المستويات الطبيعية للبطالة والتي تبلغ (٣٪) سنويا.

التوصيات:

١. يجب على السياسة المالية ان تعمل على ترشيد الانفاق الحكومي بمعنى ان تعطي الأولوية للأنفاق الاستثماري سواء تأهيل البنى التحتية او الاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي من اجل بناء قاعدة إنتاجية تسهم في استيعاب الايدي العاملة وتقليل معدلاتها أي ان الانفاق الحكومي يجب ان يكون مؤازر للقطاع الخاص ومكمل له.
٢. يجب ان تهتم السياسة المالية بمتابعة اثار النفقات العامة من اجل تحقيق الغرض الأساسي الذي خرجت من اجله النفقة العامة وبالتالي تحسين أداء الاقتصاد بشكل عام.
٣. يجب ان تعمل الحكومات على تحقيق استقرار سياسي وأمني يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لما لها من دور في التقليل من معدلات البطالة.
٤. ضرورة الاهتمام بمشكلة البطالة بعد ان ابتعدت معدلات كثيرا عن المعدلات الطبيعية لان تلك المشكلة لها ابعاد كبيرة على الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- ال علي، رضا صاحب أبو احمد (٢٠٠٢) المالية العامة، الدار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة/ فرع البصرة، ٢٠٠٢، البصرة .
٢- الجنابي، هيثم عبد القادر وأسماء خضير ياس (٢٠١٠) واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٨، الصفحات ٤٩-٨٠.
٣- الشرع، رحيم كاظم حسين، عبد الأمير ناصر حسين (٢٠٢٠) البطالة في العراق الاثار والمعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٥، المجلد٩.
٤- العاني، عماد محمد علي (٢٠١٨) السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتب العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨، بغداد .
٥- العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢.
٦- بتال، احمد حسين والجميلي، سامي حميد والجميلي، فراس خميس علي،٢٠١٩، اثر التحرير المالي على راس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.
٧- جاسم، علي عامر (٢٠٢٢) اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، بغداد.
٨- حسن، باسم عبد الهادي (٢٠١٥) الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
٩- خلف، عمار حمد، ٢٠١٥، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامجEViews ، ط١، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد.
١٠-شهاب، محمد عبد الحميد، تحليل الاقتصاد الكلي، المكتبة العربية، ٢٠٢٠.
١١-عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠١٥) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر، عمان.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Al Ali, Redha Sahib Abu Ahmed (2002) Public Finance, University House for Printing, Publishing, and Translation/Basra Branch, 2002, Basra.
2- Al-Ani, Imad Muhammad Ali (2018), Fiscal Policies and Government Intervention, Iraq Office for Printing and Publishing, 2018, Baghdad.
3- Al-Janabi, Haitham Abdul Qadir, and Asmaa Khadir Yas (2010) The Reality of Unemployment in Iraq and Ways to Address It, Al-Turath University College Journal, Issue 8, pp. 49-80.
4- Al-Shara, Rahim Kazim Hussein, Abdul Amir Nasser Hussein (2020), Unemployment in Iraq: Effects and Treatments (An Analytical Study), Journal of the College of Administration and Economics, Issue 35, Volume 9.
5- Amer, Tariq Abdul Raouf (2015), Causes and Dimensions of Unemployment and Its Negative Impacts on the Individual, Family, and Society, and the Role of the State in Confronting It, Second Edition, Al-Yazouri Publishing House, Amman.
6- Batal, Ahmed Hussein, Al-Jumaili, Sami Hamid, and Al-Jumaili, Firas Khamis Ali, (2019), The Impact of Financial Liberalization on Human Capital in Iraq: An Econometric Study for the Period (2005-2016), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 27.
7- Hassan, Bassem Abdul Hadi (2015) The Monetary Effects of Fiscal Policy in Iraq after 2003, Unpublished PhD Thesis, Al-Mustansiriya University/College of Administration and Economics, Baghdad.
8- Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts, Miscellaneous set of early warning indicators for the period 2004-2022.
9- Jassim, Ali Amer (2022) The Impact of Government Consumer Spending on the Trade Balance in Iraq for the Period 2005-2020, Unpublished Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics/Al-Mustansiriya University, Baghdad.
10-Khalaf, Ammar Hamad (2015), Econometric Applications Using EViews, 1st ed., Dar Al-Doctor for Administrative, Economic, and Other Sciences, Baghdad.
11-Shihab, Muhammad Abdul Hamid, Macroeconomic Analysis, Arab Library, 2020.